المحاضرة الثالثة: الجزائر خلال ما بين الحربين(1919-1939)

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى؛ كانت سنة 1919 محطة بارزة في تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ففي هذه السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية والعسكرية والإدارية لبعض الجزائريين، وهو القانون الذي اشتهر باسم قانون فبراير 1919، الذي تضمن بعض الاصلاحات السياسية.

1- حركة الأمير خالد.

كانت نهاية الحرب العالمية الأولى فاتحة عهد جديد للحركة الوطنية، إذ تميز هذا العهد الجديد بظهور شخصيات رائدة أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الشعب الجزائري، كان على رأس هؤلاء الأمير خالد[1]، الذي تصدر هذا الرجل مسرح السياسة الجزائرية مدة أربع سنوات (1919 - 1923) وعمل مع جماعة من إخوانه بذلوا كل جهودهم من أجل تحسين أوضاع مواطنيهم، والتخفيف من آلام شعبهم، لقد فشلوا في تحقيق أي شيء ولكن جهودهم لم تذهب سدى، لأن هذه التجربة قد أثرت النضال الوطني

---

[1] - الأمير خالد: حفيد الأمير عبد القادر من مواليد دمشق في 20 فبراير 1875، وكان لقب "الأمير خالد" يطلقه عليه الجزائريون، درس في ثانوية لويس الأكبر (Louis Le Grand) في باريس منذ 1885 والتحق بأبيه في الجزائر 1892، ثم دخل كلية سان سير (Saint- Cyr) العسكرية في الفترة الممتدة من 1893 إلى 1896، لكنه في سنة 1895 عاد إلى الجزائر قبل أن ينهي دراسته، حيث أشارت الدواوين السرية الفرنسية في تلك المرحلة أنه كان سيء النوايا إزاء فرنسا، فأرغمته الإدارة الفرنسية بالجزائر على الإقامة الجبرية في بوسعادة، للحيلولة دون هرب أسرته. إلا أنه تمكن من جديد من الالتحاق بكلية سان سير مرة ثانية، بعد أن سمح له بالعودة إليها لمواصلة دراسته إلى حصل على رتبة ملازم (Sous lieutenant) عام 1897، والتحق بالفرقة الخامسة للقناصة الأفارقة (Les chausseurs d' Afrique) في حي مصطفى باشا بمدينة الجزائر، وبقي بها سبع سنوات كاملة يدرب ويعلم الجنود الزواف. أنظر: محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص: 127.

إثراء كبيرا، سوف تعمد الحركة الوطنية وخاصة اتجاهها الثوري إلى استثمار هذا الرصيد في نضالاتها المقبلة.[1]

لم يكن الأمير خالد بمعزل عن التيارات السياسية الموجودة في البلاد قبل اندلاع الحرب، لم يظهر كعنصر بارز في الكفاح الوطني إلا عند نهاية الحرب، كانت ثقافة الأمير خالد المزدوجة العربية الفرنسية وخدمته العسكرية في الجيش الفرنسي وماضي أسرته وطموحه الشخصي، هي الفضائل والمزايا التي أهلته لخوض تجربة سياسية رائدة.[2]

بدأ الأمير خالد يبرز كشخصية عظيمة في الحركة الوطنية الجزائرية منذ سنة 1913، فقد ألقى عدة محاضرات في باريس أشاد فيها بمجد العروبة وأرض الأجداد، وأوضح مطالب الشبان الجزائريين ولخصها في المطالبة بإزالة النظام الاستعماري، وإلغاء جميع قوانين التمييز العنصري والتفرقة، وتمثيل الأهالي تمثيلا صادقا في جميع المجالس، وتشغيل اليد العاملة الجزائرية في فرنسا.[3] وفي سنة 1916 سرحه الفرنسيون سنة بدعوى أنه مريض بالسل، ولكن المؤرخين شككوا في ذلك، ورأوا أن تسريحه كان سياسيا، وقد كان الأمر كذلك، فقد ظل الأمير يتابع أحداث الحرب من الجزائر، ويبدو أنه انبهر بمبدأ تقرير المصير للشعوب الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "ولسن"، وبقي يتحين الفرصة للإعلان عن رأيه السياسي تحت شعار هذا المبدأ الجديد. وفعلا اغتنم فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي وتوجه على رأس وفد من أربعة أعضاء – وهو خامسهم – وقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي تتضمن مطلب تطبيق تقرير للشعب الجزائري.[4]

---

[1]– جمال قنان، مرجع سابق، ص: 201.

[2]– أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 104.

[3]– محمد قنانش، مرجع سابق، ص: 120. وأيضا؛ محفوظ قداش، الأمير خالد، مرجع سابق، ص: 27.

[4]– أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 104. حول موضوع العريضة أنظر؛ أبو القاسم سعد الله، أبحاث، مرجع سابق، ج2، ص: 49.

عـاش مرحلـة هامـة فـي حياتـه وهـي التـي امتـدت مـن سـنة 1919 إلـى 1925 ظهـر فيهـا نشـاطه السياسـي أكثـر، وتجلـت فيهـا مواقفـه مـن السياسـة الاسـتعمارية فـي الجزائـر بوضـوح وجـرأة، وهـي المرحلـة التـي تزامنـت فـي ذلـك الوقـت مـع جملـة مـن الأحـداث الكبـرى، منهـا انعقـاد مـؤتمر الصـلح بباريس وحركـة الكـومنترن [1] فـي فرنسـا والمسـتعمرات بعـد نجـاح الثـورة الشـيوعية، وحركـة عمـه الأميـر عبـد المالـك" الـذي كـان ثـائرا بـالمغرب الأقصـى ضـد فرنسا، ثم إصلاحات 04 فيفري فيما يخص الانتخابات.[2]

وفـي إطـار الحيـز الضـيق المتـاح للجزائـريين بموجـب قـانون 4 فبرايـر 1919 خـاض الأميـر خالـد نشـاطه السياسـي علـى ثـلاث مسـتويات مختلفـة ومتكاملـة: داخـل المؤسسـات التمثيليـة المحليـة، وعلـى الجبهـة الإعلاميـة مـن خـلال جريـدة "الإقـدام" وفـي إطـار جمعيـة "الأخـوة الجزائريـة التـي أسسـها، ومـن خـلال القيـام بإلقـاء محاضـرات وتنظـيم زيـارات هادئـة لمختلـف مـدن الـبلاد قصـد نشـر الـوعي وتثقيـف الجمـاهير تحسيسـها بالمشـاكل التـي تتخـبط فيهـا وتوعيتهـا بأسـاليب العمـل المجـدي علـى المـدى المتوسـط والبعيـد، إلـى جانـب التركيـز علـى ضـرورة التشـبث والمحافظـة علـى مقومـات شخصـيتها الوطنيـة والحضـارية التي لا يوجد بديلا عنها.[3]

وعلـى مسـتوى المؤسسـات التمثيليـة خـاض الأميـر خالـد وزملائـه معـارك قاسـية ضـد إدارة الاحـتلال وأعوانـه مـن الأهـالي، أثنـاء الحمـلات الانتخابيـة لاختيـار أعضـاء المجلـس البلـدي مـن الأهـالي" لمدينـة الجزائـر والمجلـس العـام

---

[1]– الأممية الثالثة أو الكومنترن (Kominterm): أسسها لينين عام 1919 لتعزيز الاشتراكية الدولية الثورية، وضمت فقط الأحزاب المنتسبة للنظرية الماركسية، واهمت بأنها أداة لتحقيق مآرب السياسة السوفياتية وكلت عام 1943. أنظر: أحمد سعياف، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004، ص:49.

[2] – محمد قنانش، مرجع سابق، ص: 121.

[3]– جمال قنان، دراسات في التاريخ المعاصر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، م6، ص: 114.

لعمالة الجزائر وعضوية المندوبيات المالية. بخصوص الانتخابات العضوية للمجلس البلدي لمدينة الجزائر، التي جرت في شهر نوفمبر 1919، كان هناك ثلاث قوائم أهلية شاركت في هذه الانتخابات احدهما هي القائمة التي تصدرها كل من "الحاج موسى مصطفى" . القيم على ضريح الوالي عبد الرحمن الثعالبي ومن أعيان مدينة الجزائر البارزين . والأمير خالد، فهذه القائمة لم تضم أي عضو متجنس، وهو الأمر منحها صفة كون أصحابها يرفضون التخلي عن دينهم وشخصيتهم الجزائرية، عكس القائمة الثانية التي ترأسها الدكتور "بلقاسم بن التهامي" التي تضم مجموعة من المتجنسين، أما القائمة الثالثة فإلى جانب أعضائها من الجزائريين كانت تضم اثنين من الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين، وتمكنت قائمة "الحاج موسى" والأمير خالد من تحقيق نجاحا كبيرا، إذ حصل الأول على 940 صوتا والثاني 925 صوتا بينما لم يحصل الدكتور "بن التهامي [1] إلا على 332 صوتا. وهو النجاح الذي لم يهضمه الأخير واتهم الأمير خالد بكونه يتآمر عليه ضد السلطة وطالب بإلغاء هذه الانتخابات، التي لم تجري في رأيه في جو هادئ وظروف عادية وهو المطلب الذي دعمه المجلس العام العمالة الجزائر الذي أوصى بدوره بإلغاء نتائج الاقتراع، كما أوعزت الولاية العامة لابن التهامي بالسفر إلى باريس والقيام بالمساعي في هذا الاتجاه، وهو الأمر الذي أسفر عن تعليق نتائج الانتخابات وليس إلغائها. ورغم ذلك فقد تدعم هذا النجاح الانتخابي الذي تحقق على مستوى مجلس بلدية العاصمة بانتخاب الأمير خالد عضوا في المجلس العام للعمالة وكذلك عضوا في المندوبيات المالية والتي جرت خلال ربيع 1920.[2] أما الجبهة الإعلامية؛

---

[1]– بلقاسم بن التهامي (ابن ثامي)؛ أخصائي في طب العيون نائب بلدي ومالي، رئيس جمعية قدماء المحاربين، ورئيس كتلة المنتخبين قبل أفول نجمه سنة 1927 لحذوه في سلوكه حذو المعمرين والإدارة، أبعد عن رئاسة الكتلة في سنة 1930. أنظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص:65.

[2]– جمال قنان، دراسات، مرجع سابق، ص ص: 115 – 116.

فإن الأمير خالد جعل من جريدة الإقدام لسان حال الشباب الجزائري منبرا التعبير عن آرائه، وهي الجريدة التي أسست في 10 سبتمبر 1920، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وعند ظهورها كان خالد مسؤولا عن تحرير الطبعة العربية منها، وفي سنة 1921 أصبح مسؤولا عن الجريدة بأكملها.[1] وعلى صفحاتها ولمدة ثلاث سنوات دافع الأمير خالد عن القضية الجزائرية، ومصالح المسلمين الجزائريين، وفيها فضح تعسف الإدارة الاستعمارية وأعوانها من الأهالي الذين باعوا أنفسهم لها.[2] بخصوص الواجهة الثالثة؛ ودعما لنجاحه كعضو في المجلس العام للعمالة، وكذلك في المندوبيات المالية التي جرت خلال ربيع 1920، قام الأمير خالد بتأسيس "جمعية الأخوة الجزائرية" بهدف البحث عن وسائل وسبل العمل من أجل تحسين الوضع المادي والمعنوي والثقافي والسياسي لمسلمي الجزائر. واتخذ نشاطها شكل اجتماعات عامة تلقى فيها المحاضرات حول الموضوعات الثقافية المتصلة بالحضارة العربية الإسلامية التي من خلالها يتم ابراز أهمية الاتحاد بين الجزائريين. كما قامت الجمعية بتأسيس فروع لها في بعض المدن تحت غطاء جمع الاشتراكات الجريدة الاقدام. وأمام الاقبال الذي بدأ يزداد اتساعا على نشاطاتها عمدت الادارة الاستعمارية إلى الضغط وارهاب المواطنين بمختلف الوسائل للامتناع عنها، ومقابل هذا قام الأمير بجولة شملت مختلف مدن البلاد في الشرق والوسط والغرب خلال شهر أوت 1922.[3]

كادت جمعية الأخوة أن تصبح حزبا سياسيا لولا نفي فرنسا للأمير من الجزائر سنة 1923 وإفشال نشاطه واتهامه بالتآمر على السلطة

---

[1]– أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج 1، ص: 62.

[2]– محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919 – 1939)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ج1، ص: 130.

[3]– جمال قنان، دراسات، مرجع سابق، ص ص: 128 – 129. (56) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص: 106.

الفرنسية، وإلغاء فوزه في الانتخابات. وقد نقل الأمير نشاطه إلى فرنسا نفسها في أوساط العمال المهاجرين، وتعاون مع التيارات البارة هناك، ودعم ثورة عمه الأمير عبد المالك وثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في المغرب، وشارك في مؤتمر الخلافة بالقاهرة سنة 1924، لكن من سوء حظه أن فرنسا التي كانت تحتل بلاده أصبحت أيضا بعد الحرب تحتل سورية أيضا باسم الانتداب، ومنذ حوالي 1925 انتقل الأمير خالد إلى بلاد الشام ثم خفت صوته تدريجيا إلى أن توفي في بيروت في فاتح سنة 1936.[1]

2- ظهور التيار الاستقلالي:

أ-تأسيس نجم شمال افريقيا: بعد ذهاب الأمير "خالد" إلى الشام بقيت أفكاره من بعده تتجذر بين الجزائريين والمغاربة عموما في فرنسا، وكان الأمير نفسه يحثهم على التجمعات وتكوين المنظمات النقابية، والانضمام إلى الأحزاب اليسارية التي كانت في ظاهرها تتعاطف مع مطالب عمال شمال افريقيا وتشفق من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني في مهجرهم. ومن هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أصبح بدوره عضوا في منظمة الكومنترن العالمية التي كانت تنشط انطلاقا من موسكو، وكانت جريدة "لومانتيه" (L' Humanite) الناطقة باسم هذا الحزب، تنشر مقالات واحتجاجات وخطب الأمير خالد، وغيره من الجزائريين أيضا مثل (المساعدة الحمراء) و (الاتحاد بين المستعمرات) وفي هذا التقت عدة مصالح، مصالح الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يبحث عن طليعة عمالية جزائرية يدخل بها المجتمع الجزائري لبث الفكر الماركسي اللينيني، لأنه لا يمكنه الوصول إلى ذلك عن طريق الأوروبيين لما بين المجتمعيين من شكوك وتنافر، ومن جهة أخرى رأي الجزائريون أن

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص106.

مصلحتهم تقتضي منهم لمواجهة قانون الأهالي البغيض، أن يحتموا بحزب شرعي في الساحة السياسية الفرنسية، فهو الذي يوفر لهم وسائل الاجتماع والدفاع أمام المحاكم ونشر مطالبهم في صحفه. على هذا الأساس دعا الأمير خالد والحزب الشيوعي إلى اجتماع يضم العمال الجزائريين والمغاربة عموما في باريس، وذلك خلال شهر ديسمبر 1924، وكان الحزب الشيوعي هو الذي وفر المكان والإعلان ومتطلبات الاجتماع، وكان دور الأمير "خالد" هو مخاطبة العمال وحثهم على تكوين تنظيم خاص بهم، والتضامن فيما بينهم والتعاون مع الاتجاهات اليسارية الحليفة. وهو الاجتماع الذي كان لبنة في تطور العلاقات بين الطرفين من جهة. وفي تأسيس (نجم شمال افريقيا بعد حوالي سنة ونصف من انعقاده ومن جهة أخرى، حين ولد النجم المذكور في باريس، كمنظمة نقابية للدفاع عن مصالح عمال المغرب العربي في فرنسا، وكان أول رئيس له هو: الحاج علي عبد القادر الشيوعي الجزائري، وكان "الشاذلي خير الله" من زعماء النجم عن تونس، وأعطيت الرئاسة الشرفية للنجم للأميرين: الأمير خالد الجزائري والأمير عبد الكريم الخطابي المغربي وسرعان ما أحيا النجم جريدة الأمير "خالد" التي كانت السلطات الفرنسية قد أوقفتها في الجزائر، وأسماها (الاقدام الشمال الإفريقي) وأصدرها في باريس، وهو ما يدل على تأثر النجم بنضال الأمير "خالد".[1]

لم تمض على النجم سنة من تأسيسه حتى تغيرت قيادته فتولاه السيد أحمد مصالي الحاج بدل "الحاج علي عبد القادر". و"مصالي الحاج"

وكانت الفرصة لطرح القضية الجزائرية في مؤتمر بروكسل بلجيكا سنة 1927.

وكان النجم من بين الهيئات المشاركة في هذا المؤتمر. وقد فاجأ "مصالي" الجميع بتضمين مطالبه: المناداة باستقلال الجزائر أمام المؤتمرين. فكان هذا تحولا جديدا

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص ص: 113 - 114.

في المطالب الوطنية، وتصادف هذا مع شروع الفرنسيين في التحضير للاحتفال بمائة سنة على الاحتلال.[1]

رغم أن نشأة النجم ونشاطه في باريس وأوروبا عموما – وليس في الجزائر – إلا أن السلطات الفرنسية سارعت إلى حله سنة 1929 وشنت حربا ضد مؤسسيه من الشيوعيين خشية أن يحملوا أفكاره الاستقلالية إلى الجزائر. فاضطهدت الفرع الذي أنشأه الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر. ومنعت رجاله من التنقل الحر، وأخضعتهم للتفتيش على المناشير ونحوها.

أما بخصوص نشاط النجم في الجزائر فتشير الكتابات أن أول خلية أسست كان في قصبة العاصمة في أواخر 1930 وكان ذلك بفضل الجهود التي بذلها المناضل "محمد مسطول" بعد عودته من فرنسا في أكتوبر 1930 واطلاعه هناك على جريدة (الأمة) وتنظيم النجم وضمت الخلية بالإضافة "مسطول" كلا من: " بن اسماعيل والأخوة "دحمون" و "رمضان" و "عمر" وأطلق هؤلاء على التنظيم الجديد اسم الحزب الوطني الثوري). ثم تلاحق بعد ذلك تنظيم القسمات في العاصمة: قسمة نقابة عمال ترامواي الجزائر العاصمة) من بين أعضائها "أحمد مزغنة"، "محمد خيضر". وقسمة نقابة عمال السكك الحديدية لطرق الجزائر ومن بين أعضائها "مسعود" و "دوار". ثم ظهرت القسمات في الضواحي: البرج البحري، بوفاريك، ورغاية والشرقة وفي البليدة والأربعاء. وخلال عامي 1935 و1935 أسست قسمات في المدن التالية: تلمسان ، قسنطينة، سكيكدة. وفي سنة 1936 هناك أيضا قسمات: وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، وعنابة، جيجل وسطيف، وتيزي وزو. وفي خريف نفس السنة أعيد تنظيم قسمة العاصمة

[1]– أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص 115.

لتتمكن من السهر على نشاط النجم في الجزائر كلها، فتفرغ للحزب كل من: "حسين لحول" و"خليفة بن عمار" وشكلت لجنة استشارية برئاسة "محمد مسطول" تضم عضويتها كلا من: "ابراهيم غرافة" "اسماعيل الحاج"، "مفدي زكريا"، "أحمد مزغنة"، "الماحي"، "مصطفى دشوق".[1] وحل الحزب في جانفي 1937.

ب- تأسيس حزب الشعب الجزائري: لم يؤثر قرار حل نجم شمال افريقيا في شهر 27 جانفي 1937 من طرف الحكومة الفرنسية على المناضلين الذين كانوا ينتظرون قرارات حله التي تكرار عدة مرات في من قبل في 1929 و1934 ثم 1935، وهو القرار الذي يثني من عزمهم، فقابلوا هذا الاجراء بتحويل خلاياه إلى مجموعات أحباب الأمة التي سرعان ما عقدت اجتماعا بينانتير (Nanterre) بباريس يوم 11 مارس 1937 حضره ما يقارب من 300 مشارك تأسس على اثره حزب جديد أطلق عليه (حزب الشعب الجزائري).[2]

تمحور برنامج الحزب حول أربعة أهداف رئيسية هي:

1. معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا، وهو ما يسمى بالاندماج أو الفرنسية.
2. معارضة مشروع فيوليت.
3. النضال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الجزائرية.
4. محاربة الاستعمار المحلي والعالمي بكل أشكاله وصوره.

لقد لخص مكتبه السياسي برئاسة الحاج مصالي منذ الساعات الأولى من تأسيسه برئاسة "الحاج مصالي" برنامجه كما يلي: ((لا اندماج، ولا تقسيم،

---

[1]- أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص ص: 165 - 166.

[2]- محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919 - 1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص:83. وأيضا: عبد الحميد زوزو، الدور السياسي، مرجع سابق، ص :70.

ولكن تحرير ... إن حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة اندماجية قانونية كانت أم سياسية أم تاريخية، لا يمكن لسياسة الاندماج أن تحقق أبدا.. إن حزب الشعب يعمل لتحرير الجزائر تحريرا كاملا..).[1]

وفي الجانب الإعلامي؛ واصلت جريدة (الأمة) صدورها، كما أصدر الحزب سنة 1937 جريدة الشعب) بالعربية في الجزائر، وأسند تحريرها إلى الشاعر "مفدي زكريا" والسيد محمد قنانش"، ولكنها لم تعمر طويلا إذ لم يصدر منها سوى عددين، ثم أصدر أعضاء الحزب السجناء في الحراش جريدة بالفرنسية أسموها البرلمان الجزائري) وأسندوها إلى السيد أحمد بودة"، ولكنها في شكل منشور أو نشرية وليست جريدة بمعنى الكلمة، ولم يصدر منها إلا عدد أو عددان.[2]

تمكن حزب الشعب الجزائري رغم موجة الاعتقالات التي شملت أبرز أعضائه، والعزلة التي فرضها الحزب الشيوعي وأطراف أخرى من مؤيدي المؤتمر الإسلامي أن يثبت جدارته في أقل من ثلاث سنوات على الساحة السياسية الجزائرية كأقوى حزي سياسي معتمد رسميا وشعبيا قارب عدد مناضليه في حدود سنة 1939 نحو 4000 غالبيتهم بطالين وحرفيين من صغار الموظفين والتجار وعمال الموانئ، وقليل منهم من أصحاب المهن الحرة والمثقفين والبرجوازية المتوسطة.[3]

وفي يوم 27 أوت 1939 قامت السلطات الفرنسية بمنع جريدة (الأمة) وجريدة البرلمان الجزائري عن الصدور، وبعد شهر من ذلك في يوم 16 سبتمبر 1939 صدر مرسوم يقضي بحل الحزب بدعوى أنه يتعامل مع ألمانية النازية، وفي يوم 4 أكتوبر 1939 قامت الشرطة باعتقال 28

---

[1]– أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص: 229.

[2]– أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص:119. وأيضا: أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 170.

[3]– عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 530.

شخصية قيادية في الحزب، من بينهم "مصالي الحاج" الذي كان قد أفرج عنه يوم 27 أوت 1939 من سجن الحراش، و"محمد خيضر" و"مبارك فيلالي". وذلك بدعوى أن هؤلاء الأشخاص قاموا بإعادة تنظيم حزب تم حله من طرف السلطات الفرنسية، والقيام بأعمال عدائية ضد فرنسا.[1]

3- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

ظهرت جمعية العلماء في ظروف مشحونة تميزت بالتحدي والاستفزاز للجزائريين كان مظهره ذلك الاحتفال الذي أقامه الفرنسيون سنة 1930 بمرور قرن كامل على احتلالهم للجزائر، الاحتفال الذي قدروا له أن يستمر طيلة ستة أشهر ببرنامج حافل مملوء بالمهرجانات الصاخبة، كان الفرنسيون خلالها يتبجحون بأنهم انتصروا على الجزائريين، وأن هؤلاء فقدوا حقوقهم وتاريخهم وذاتيتهم لأنهم انهزموا وظهرت مجلة تسمى (إفريقية اللاتينية) كانت تصرح بأن الجزائر بلاد لاتينية مسيحية منذ العهد الروماني وأن العهد الإسلامي فيها إنما هو فاصل زمني تميز بالفوضى والغموض والوحشية، وأن الاحتلال الفرنسي قد أعاد الأمور إلى نصابها. كما أن الإدارة الفرنسية في الجزائر بدأت منذ 1927 تستعد للاحتفال بدخول الجيش الفرنسي الجزائر سنة 1830 (لأن الحصار ضرب على الجزائر منذ 1827)، وعند الاحتفال استعاد الفرنسيون كل أمجادهم في شكل تمثيليات واستعراض للجيش بالطريقة التي دخل بها سنة 1830 بل وبنفس اللباس والسلاح والجبروت، واستحضر الفرنسيون عملاءهم من الجزائريين ليقفوا صفوفا أمام كبار الضيوف الأوروبيين الذين حضروا الاحتفال، وكان هؤلاء الجزائريون يقفون بلباسهم التقليدي وموسيقاهم العربية وخيولهم، وقد جعل الفرنسيون بعض هؤلاء الجزائريين يفاضل بين العهد الفرنسي كان أعدل العهود وأكثرهم خيرا وبركة على الجزائر. وفي المقابل كان هناك جزائريون آخرون يسخرون من هذه الاحتفالات ويعدون وطنهم بالتحرير، وكان فيهم

---

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص:299.

من كتب مقالات رافضا فيها الاحتلال ومناديا بالحرية، ومنهم من نادي بالتجمع والتكاتف لمواجهة الخطر المستقبلي، ومن هؤلاء قادة الحركة الإصلاحية الذين يقول الشيخ البشير الإبراهيمي" الذين تمكنوا بدعايتهم السرية أن يفسد على الفرنسيين كثيرا من برامج احتفالهم فلم يدوم إلا شهرين، كما استطاعوا بدعايتهم العلنية أن يجمع الشعب حولهم وأن يلفت أنظارهم إليه.[1]

كان ظهور جمعية العلماء أيضا متزامنا مع تحضيرات المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالقدس برئاسة الحاج أمين الحسيني" الذي كان هدفه توحيد الصف الإسلامي بعد سقوط الخلافة الإسلامية. أما العوامل التي ساعدت ومهدت لظهورها يمكن تلخيصها في ما يلي:

- انتشار الدعوة الإصلاحية المشرقية التي قادها الإمام محمد عبده" وتناقلتها الأوساط العلمية، وقراءة مجلة المنار) وكتب المصلحين القيمة، ككتب "ابن تيمية وابن القيم" و "الشوكاني".

- الثورة التعليمية التي أحدثها الشيخ عبد الحميد بن باديس" بدروسه الحية والصحيحة التي كان يأخذ بها تلاميذه، والتعاليم الحقة التي كان يبثها في نفوسهم الطاهرة النقية.

- التطور الفكري الفجائي للجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى التي فضحت المشعوذين والدجالين الذين شوهوا صورة الدين الإسلامي الصحيحة، وذلك بالانكباب على المال والتكالب في جمعه والانهماك في الملذات ومزاحمة العامة في الوظائف والنياشين.

---

[1]- مصطفي محمد حميداتو، مرجع سابق، ص:94. وأيضا أنظر: أبو القاسم سعد الله، خلاصة، ص ص: 110-111. وكذلك: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مصدر سابق، ص: 280.

- عودة فئة من أبناء الجزائر من الحجاز والمشرق بعد أن تلقوا العلم هناك بفكرة إصلاحية ناضجة ومختمرة.[1]

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931 في نادي الترقي بالجزائر العاصمة في جمعية عامة أسفرت عنها انتخاب "ابن باديس" رئيسا لها ويساعده "محمد البشير الإبراهيمي" نائب رئيس والأمين العمودي" كأمين عام و"الطيب العقبي" كأمين مساعد ومبارك الميلي" كأمين مال و"ابراهيم بيوض" كأمين مال مساعد.[2] تأسست جمعية العلماء بعد أن كانت فكرة سنة 1913 تعمل على صيانة مقاومة الشخصية الجزائرية بإصلاح الدين وتعليم اللغة وبعث التاريخ، فأنشأوا لهذا الغرض ولتثقيف المواطن ورفع مستواه العقلي والخلقي والعلمي، جرائد: الشهاب)، و(السنة والشريعة) و (البصائر)، واتخذوا من المساجد أماكن لنشر العلم والفضيلة بين المسلمين ومقاومة الجهل والرذيلة، ومن المدارس التي شيدوها وسائل التربية الناشئة تربية عصرية ووطنية، وإلى جمعية العلماء يعود الفضل في توظيف التاريخ بصفته مدرسة للتعليم السياسي وعاملا من عوامل النهضة وجزءا من القومية لا ينفصل عنها أن لم يكن هو القومية نفسها. ويعتبر الشيخان أحمد توفيق المدني" صاحب تأليف (كتاب الجزائر) ومبارك الميلي" صاحب تأليف (تاريخ الجزائر) روادا في مجال التأليف التاريخي باللغة العربية.[3]

كان من أهداف الجمعية الأساسية هو المحافظة على الشخصية الجزائرية الإسلامية العربية بالرغم من أن قانونها الأساسي لم ينص عليه صراحة، بل إن الجمعية عملت على تحقيق ذلك منذ نشأتها ويظهر ذلك من

---

[1]- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص: 37 -38.

[2]- الشهاب، مجلة اسلامية شهرية، الجزء الخامس، المجلد السابع، قسنطينة، غرة محرم 1350 هـ ماي 1931م، ص:342.

[3]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص: 89.

خلال المقالات الكثيرة الداعية إلى المحافظة على الذاتية الجزائرية بالإضافة إلى المدارس التي كانت تعلم تلاميذها من أول يوم شعارها المعروف ((الإسلام ديني، العربية لغتي والجزائر وطني). وفي هذا المسعى فإنه بالرغم من أن القانون الأساسي للجمعية ينص على استبعاد النشاط السياسي، وكانت الدعوة إلى رفض الاندماج تتدرج في نظر فرنسا ضمن النشاط السياسي ومن ذلك الإفتاء بأن المتجنس مرتد لا يحق له أن يدفن في مقابر المسلمين وينطبق ذلك على كل من أستأنف دعواه أمام قاض مدني بعد أن حكم عليه قاض شرعي.[1]

4- نشأة التيار الإدماجي:

عارض جناح من النخبة الأمير خالد والتي كانت تمثل الاتجاه الليبرالي، وتوافق على تجنيس الجزائريين دون قيد أو شرط، تبحث لها عن مخرج من العزلة التي فرضت عليها بعد أن أنكرتها الحكومة الفرنسية، ورفضها الكولون، وتركها الشعب الجزائري باتخاذها موقف مخذل لهم، وهو قبولها دمجهم مع فرنسا، ومناداتها بالتجنيس الجماعي ضاربة بمبادئ الدين الإسلامي عرض الحائط، إلى أن فرغت الساحة لها سنة 1923 بعد نفي الأمير خالد من الجزائر إلى فرنسا. فعادت منتصرة في الانتخابات البلدية في نفس السنة، وازدادت اطمئنانا على تحقيق آمالها خاصة بعد تعيين السيد "موريس فيوليت" (Mourice Viollette) حاكما عاما على الجزائر سنة 1925، فأسست في شهر جوان 1927 منظمة أسموها اتحاد النواب المسلمين الجزائريين).[2]

---

[1]- مازن صلاح أحمد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، بحث مقدم القسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، 1984 - 1984، ص:74.

[2]- يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص: 13.

- **اتحادية النواب المسلمين الجزائريين عام 1927:**

عقدت مؤتمرها الأول في مدينة الجزائر يوم 11 المالية، وأدى وصول "ابن جلول" لهذا الميدان إلى تنافس حاد بين عائلتي هذا الأخير و محمد بن باديس[1] في ميدان الانتخابات والمجالس العامة وفي النيابات المالية. وكان "ابن جلول" وأصدقاؤه من النخبة ينعتون "محمد ابن باديس" وقاموا سنة 1931 بعزل "الشريف سيسبان" من رئاسة الاتحادية، ومنذ هذه السنة أصبحت الاتحادية تضم الأطباء والمحامين والأساتذة والصحافيين والقضاة والصيادلة الجزائريين، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من العائلات الكبيرة والتجار وأصحاب الأرض، وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي وغيرهم ممن كانوا لا يرون النور خارج الإطار الفرنسي، من أبرز زعماء هذه الاتحادية إلى جانب الدكتور "ابن التومي". "بلحاج"، و "الزناتي"، و"الفاسي"، و"طهرات"، و "الليشاني"، و"فرحات عباس" والدكتور "ابن جلول"، والدكتور "سعدان" المستشار العام ببسكرة، والدكتور "الأخضري" المستشار العام والنائب المالي بقالمة، هذا ففي قسنطينة. أما في عمالتي الجزائر وهران فقد وقع ما حدث في قسنطينة، ففي الجزائر كانت الاتحادية برئاسة الدكتور "بشير" وفي وهران كانت تحت زعامة

---

[1]– هو والد الشيخ عبد الحميد بن باديس ومرة يذكر في المراجع والمصادر ب محمد بن باديس والاسم الكامل هو محمد مصطفى بن مكي بن باديس، كان يتمتع بمكان مرموقة ومنزلة عالية لدى السلطات الفرنسية. إذ كان باش آغا ونائبا ساميا في عدة دوائر انتخابية ومالية، وعلى مستوى الدائرة والعمالة والقطر الجزائري، فهو عضوا في المجلس الأعلى والمجلس العام، وعضوا في المجلس العمالي، عرف بدفاعه الدائم عن مطالب سكان المسلمين بالعمالة القسنطينة . أنظر: عبد الرشيد زروقة، جهاد عبد الحميد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص: 79. وأيضا: آثار ابن باديس، اعداد وتصنيف: عمار الطالبي، ط 3، الشركة الجزائرية لصاحبها عبد القادر بوراوو، الجزائر، 1997، ج1 ، ص:74.

السيد مكي".[1] كان الدكتور "ابن جلول" أشهر شخصية في فيدرالية النواب الجزائريين في الفترة ما بين (1933 – 1939)، وهو من مواليد 1896 بقسنطينة[2] في وسط أسرة بورجوازية متواضعة جدا، حصل على منحة للدراسة في ثانوية مسقط رأسه ثم في جامعة الجزائر، ومنذ 1924 نال شهادة الدكتوراه في الطب وأصبح موظفا، بدأ نشاطه السياسي في صحيفة "الإقدام"، ثم انتخب بعد ذلك مستشارا بلديا في شطايبي (Herbillon). وفي 1931 انتخب في المجلس العام بقسنطينة أمام منافسه المندوب المالي "ابن باديس" – كما أشرنا – ويبدو كما يقول "أجرون" أنه لم تكن له قناعة سياسية ثابتة، إذ كان يعلن أن لا عقيدة له بحيث ليس من الإداريين، واعتمد بالخصوص على جريدة "صوت الأهالي"، ومن جهة ثانية قيل أنه كان منخرطا في منخرطا في "حركة الصلبان النارية" (Les Croix de Feu). ومن جهة ثالثة فإن مسايرته كطبيب للاستعمار سمحت له بكسب أصواتا في الانتخابات، ومن جهة أخيرة بفضل طموحه وديماغوجيته من 1927 إلى 1931 لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين لشمال أفريقيا، وهو المنصب القواعد الأساسية للتنظيم السياسي، ثم انتخب في عام 1930 نائب الرئيس للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين في مؤتمره بالجزائر، ثم عضو في الاتحاد في المؤتمر الدولي للطلبة المنعقد ببروكسل، ودون أن يقطع كل الصلات مع الجمعية العامة لطلبة الجزائر، أسس مجلة مصورة باسم التلميذ "Ettelmith" من 1931 إلى 1933 وينشر فيها مقالاته المكتوبة بين 1921 و1927 بعنوان (الشباب الجزائري)، وبالتعاون مع جمعية الطلبة المسلمين الشمال افريقيا نظم ثلاث مؤامرات للطلبة المسلمين الشمال

---

[1]– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931 – 1945)، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1981، ص ص: 230 – 231.

[2]– ذكر أبو القاسم سعد الله أن ابن جلول ولد في منطقة الأوراس سنة 1894. أنظر كتابه: الحركة، المرجع السابق، ص: 354.

افريقيا الأول في تونس 1931 والثاني في الجزائر 1932 والثالث بباريس في 1933).[1]

استقر "عباس" في مدينة سطيف عام 1933 حيث نشط سياسيا وأصبح في فترة قصيرة نجما سياسيا لامعا، حيث أصبح مستشار بلديا في سطيف سنة 1934 ومستشار عاما في انتخابات 14 أكتوبر 1934 وأخيرا مندوبا ماليا في مجلس الجزائر العاصمة، وعضوا في اتحادية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة وأبرز قادتها إلى جانب "ابن جلول".[2]

5- نشأة الحزب الشيوعي:

تعود جذور الحزب الشيوعي الجزائري الأولى إلى نشأة الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي تكون سنة 1902 بفرنسا، وأصبح أعضاء هذا الاتحاد من أبرز العاملين في الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى وظهر الحزب الشيوعي فرع الجزائر عموما اثر الحرب العالمية الأولى مباشرة، ويبدو أن هذا الاتحاد قد تأثر خاصة بالآراء الماركسية لأن "لينين" لم يهتم بمسألة الجزائر إلا عرضا مثل اهتمام "ماركس" و "انجلز" بها من قبله، ولم يتكلم عنها إلا أثناء تناوله الكلام عن أحوال المستعمرات الفرنسية. وسواء تبني الحزب الشيوعي الجزائري الآراء الماركسية أو الأفكار اللينينية، فإنه كان بعد الحرب العالمية الأولى مكونا من ثلاث اتحادات سميت (اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري)، تبنت كلها الشرط عشر والثامن عشر الأممية الشيوعية الثالثة التي كانوا أعضاء فيها خلال انعقاد مؤتمر مدينة (تور) في ديسمبر 1922، وكان هذا الشرطان يلزمان العضو بمساندة كل حركة مناهضة في المستعمرات والمناداة بطرد

---

[1]- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 ، مرجع سابق، ص: 521 - 522. أنظر: علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2007، ص:23.

[2]- علي تابليت، مرجع سابق، ص:26.

الإمبريالية من هذه المستعمرات. كما أنها كانت ترى أن حرية البروليتاري الأهلي في شمال افريقيا لا يمكن أن تكون ثمرة ثورة ضد السلطة الحاكمة، وأن أحسن وسيلة لإعانة حركات التحرر في مستعمرة شمال افريقيا ليس معناه التخلي عن المستعمرة بل بالعكس يجب البقاء والعمل من أجل أن يرسخ الحزب الشيوعي كما يجب مضاعفة دعاية المشاركة في المنظمات النقابية والشيوعية والتعاونية.[1]

بقيت هذه الاتحادات منقسمة إلى غاية مستهل سنة 1925 حيث قرر الحزب الشيوعي تزعمها وكون منها ما يسمى الحزب الشيوعي فرع الجزائر الذي عقد أول مؤتمر تأسيسي له في شهر مارس 1925. ومنذ سنة 1926 صار اتحاد الحزب الشيوعي بالجزائر أكثر تنظيما وذلك بفضل عضوية بعض العناصر الجديدة فرنسية وجزائرية ونادي بالعمل من أجل استقلال الجزائر الكامل وإلغاء النيابات المالية وانشاء برلمان جزائري مكانها، ومحاربة الامبريالية الفرنسية والصراع الطبقي ضد البرجوازية الرأسمالية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى استغل الشيوعيون شعور الشعب الجزائري وعاطفته نحو شخص الأمير "خالد" بعد نفيه، وتبنوا دعوته، وذلك بهدف كسب ثقة الشعب ووده من ناحية وتجنب الوقوع في العزلة الخانقة التي فرضت على الليبراليين سنة 1919 من ناحية ثانية، وكون الأمير "خالد" يختلف عنهم في برنامج عمله ورؤيته للأحداث، وفي موقفه من الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وفي اتجاه الحضاري. فإن الشيوعيين ربطوا حزبهم بدعوته للأسباب السابقة. فمفهوم استقلال الجزائر الكامل عندهم ليس مثل ما هو عند الأمير "خالد"، فالاستقلال في نظرهم هو استقلال العامل الجزائري في الإطار الشيوعي العالمي، أن أنه يجوب أن يكون العامل الجزائري) مرتبطا بمنظمات نقابية تدافع عنه وتسهر على تطبيق القوانين المعتمدة في البلاد عليه. وحول

---

[1]- يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص: 21.

مطلبهم من إنشاء برلمان جزائري ليس معناه بالضرورة تكوين حكومة جزائرية مستقلة وإنما هو انتخاب مجلس شعبي تكون العضوية فيه للفرنسيين والجزائريين ذوي الآراء الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية، والغرض من إنشاء هذا المجلس هو القضاء على مجالس النيابات المالية التي تعتبر في نظرهم برجوازية.[1]

كانت توصية "لينين" للشيوعيين تقول بأنه لا يمكن للشيوعية أن تقوم في الجزائر إلا بالاعتماد على حزب وطني، وهو ما يجب البحث عنه، وعلى هذا الأساس صرح الشيوعيون الجزائريون سنة 1922: ((إن الوطنية لم توجد بعد في أوساط الأهالي الجزائريين.. وإن الشيوعية لا يمكن أن تقوم في الجزائر إلا على جثة الوطنية). وهو ما يؤكد ربط حزبهم بدعوة الأمير "خالد" غير أن هذا الارتباط سرعان ما بدأ يتلاشى بعد سنة 1925 إلا أنها ذابت نهائيا مع مرور الزمن.

مهما يكن الأمر؛ فإن الصحف الفرنسية هاجمت الآراء الشيوعية ووقفت ضد انتشارها في الجزائر ونسبت مسؤولية هذا الانتشار إلى كل من الرئيس ويلسون" وإلى البولشوفيين. ومن أهم المجلات التي تصدت إلى انتشار الشيوعية وشيوعها في الجزائر، من هذه المجلات دورية اللجنة الأفريقية الفرنسية) التي اهتمت بهذا الموضوع منذ بدايته سنة 1920، وخصصت له مقالات في أعدادها سنة 1922 تحت عنوان (الخطر الشيوعي)). وفي المقابل نشرت جريدة الكفاح الاجتماعي (La Lutte Sociale) لسان حال الاتحاد الشيوعي الجزائري سنة 1925 نداء عاما للجزائريين جاء فيه على الخصوص ما يلي: (ليس أمامكم إلا باب سلام واحد، هو انخراطكم في الحزب الشيوعي. ادخلوا إذن تحت الشعار الأحمر الذي يؤدي إلى تحرير كل الشعوب المضطهدة والطبقات المهضومة حقوقها)). إلا أن الحقيقة أن فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر كان يرى أن استقلال

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص: 22 – 23.

الجزائر مرهون بتحرير فرنسا من ايدي البرجوازية، وهذا بناء على ما جاء في بيان الكومنترن (Kominterm) النهائي سنة 1919 الذي يقول: ((أن تحرير الجزائر سيبقى متوقفا على تحرير فرنسا).[1]

على أية حال؛ فإنه في شهر نوفمبر 1931 أثناء انعقاد المؤتمر السادس للكنفيدرالية العامة للعمل الاتحادي أعلن عن مشروع إحداث (مركزية جزائرية للنقابات الثورية)، وفي العام الموالي بعد انعقاد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفرنسي صدرت تعليمة في باريس تحث فيها الشيوعيين الجزائريين عن أن يصبحوا فرعا مستقلا في الأممية الشيوعية، ووعدت حينها أيضا الاتحادية الجزائرية بالعمل على تعريب صفوفها وجعل مكانة للغة العربية في جريدة الكفاح الاجتماعي التي خصصت نصف صفحة اللغة العربية إلا أن الجريدة توقفت سنة عن الصدور 1933.[2]

لم يكن بمقدور الحزب الشيوعي الفرنسي فعل شيء خلال المرحلة التي سبقت الاحتفالات المئوية وبعدها وكأن به أصابه الضمور والعجز حتى سنة 1934، وهي السنة التي بدأ فيها ينتعش وينشط على الساحة من جديد على "أندريه فيرات" (Andre Ferrat) رئيس الفرع الكولونيالي للحزب الشيوعي الفرنسي الذي أرسل إلى الجزائر كمرشد ومدرب في فبراير 1934، حيث تمكن لما له من مؤهلات إدارية واستعدادات تنظيمية أن يفعل من جديد العمل الحزبي بتعين إطارات جزائرية ضمنه التعريب الحزب مثل "عمر أزقان" و "علي بوقرط"، وإعادة جريدة الكفاح الاجتماعي إلى الظهور من جديد في 28 أفريل 1934، والعودة إلى مهاجمة الاشتراكيين ومن كان يسميهم بالوطنيين الاصلاحيين، فهم يشكلون في نظره عائقا لمحاربة الإمبريالية لما لهم من نفوذ في الوسط الجماهيري.

---

[1]- نفسه، ص ص: 23 - 24.

[2]- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871، مرجع سابق، ص: 622.

تزامن مع هذا الانتعاش الذي يعرفه الحزب تحول في مواقفه، حيث بدأ من جوان 1934 برفعه الشعار الجبهة الموحدة مع الاشتراكيين ومع الشعوب المضطهدة)، وتغيير لهجته مع أعداء الأمس بتوقيع تحالف عمل مع الاشتراكيين في أكتوبر من نفس السنة، وما إن ظهرت كلمة (الواجهة الشعبية في 16 نوفمبر 1934 حتى تحقق التجمع الشعبي مع الراديكاليين في جويلية 1935، فأخذ الأوروبيين يلتحقون بالحزب الشيوعي ويعودون إلى الاقبال عليه مجدد بحيث ارتفع عدد المنخرطين من 150 إلى 600 في جويلية 1935 ليصل في 3500 في السنة الموالية.[1]

- **المؤتمر الإسلامي الجزائري1936:**

يمثل المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالعاصمة في 7 جوان 1936 محطة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر في فترة ما بين الحربين العالمتين كونه يعتبر أول تجمع من نوعه في الجزائر، لم تعرف فيه طيلة أكثر من قرن تجمعا تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه كل الطبقات وتظهر خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في هذا المؤتمر الذي كان صاحب فكرته والدعوة إليه الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في حديث له في صحيفة الدفاع (La Défense) لسان حال الحركة الإصلاحية بالغة الفرنسية التي كان يديرها "الأمين العمودي"، دعا فيها "ابن باديس" إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي أو جبهة وطنية لوضع قائمة من المطالب من فرنسا، وكان تاريخ هذه الدعوة هو 3 جانفي 1936.

---

[1]- عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص ص: 545 – 546. وأيضا: أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 ، مرجع سابق، ص ص: 623 – 624.

كانت هناك عوامل متعددة أدت إلى انعقاد المؤتمر خارجية وداخلية؛ فالخارجية هي كثرة تلك المؤتمرات الإسلامية التي عقدت خلال العشرينات والثلاثينات، من ذلك مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد في القاهرة، والمؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس، ومؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد في جنيف، وكانت أوضاع فلسطين وأحوال القارة الهندية بالخصوص تدعو المسلمين لهذه اللقاءات التي كانوا يناقشون فيها مشاكلهم ومستقبلهم. وعلى الرغم أن علماء الجزائر لم يشتركوا مباشرة في المؤتمر الإسلامي بالقدس ما بين 8 و 17 ديسمبر 1931، إلا أن صحافتهم قد اهتمت بوقائعه ونقلت أخباره.[1]

غير أن هذا التأثير الخارجي يبدو أنه لا يرقي إلى تأثير الأسباب الداخلية، لأن الجزائر مرت بأحداث كبيرة منذ صدور منشورات ميشال في 1933[2]، ثم أحداث قسنطينة في 1934 [3] وما تالاها من زيارة وزير الداخلية الفرنسي للجزائر "رينيه مرسال" (Marcel Regnier) عام 1935،[4] وكذلك عجز

---

[1] –أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص ص: 151 – 152.

[2]– فرناند يوليوس ميشال، كان الكاتب العام الوالي الجزائر، تولى رئاسة الجمعية الدينية الإسلامية في شهر فيفري 1933، هو صاحب الذي عرف باسمه المؤرخ في 16 فيفري 1933، والذي يطلب فيه من الولاة والمتصرفين ورؤساء الشرطة وشيوخ البلديات بمراقبة ما يدور في اجتماعات الجمعية، وأن تشمل هذه المراقبة المكاتب القرآنية، ثم أصدر بعد يومين من ذلك نيابة عن والي الجزائر تعليمات إلى جميع الولاة يأمرهم فيها بعدم السماح لأي عالم بالوعظ والإرشاد في المساجد الرسمية إذا لم يكن من الموظفين الدينيين ما لم يتم استشارة الحاكم العام في ذلك. أنظر: مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 195.

[3]– حوادث جرت في مدينة قسنطينة بين الجزائريين واليهود في شهر أوت 1934، تفاصيل أكثر حول الحوادث أنظر: مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ط 2، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، 1983، ص:318.

[4]– بعد زيارته للجزائر وعقب حوادث قسنطينة أصدر "رينيه" مرسوم يوم 30 مارس 1935 أصبح يعرف باسمه بموجبه يمنع القيام بالمظاهرات أو القيام بأي عمل يمس بالسيادة الفرنسية.

الحكومة الفرنسية على اقرار أي من المشاريع التي قدمها النواب لإصلاح الواقع في الجزائر دور في التفكير لعقد هذا المؤتمر.[1]

كان من أهم هذه المشاريع الفرنسية مشروعا "قرنيت" (Guernut[2]) و"موريس فيوليت" (Maurice Viollette)[3] ،بخصوص مشروع قانون الأول فإن ملخص اقتراح صاحبه يتمثل في إلغاء بعض الإجراءات الاستثنائية مثل قانون الوضع تحت الرقابة الخاصة) وهو أخطر شيء في قانون الأنديجينا، وكذلك إلغاء محاكم الجنايات وجعل المساواة القضائية بين المسلمين والفرنسيين بحيث يحكم المسلمون كما ينبغي أن تكون مدة الخدمة بالنسبة للخدمة العسكرية ينبغي أن تكون مدة الخدمة بالنسبة للمسلمين مساوية التي يقضيها الفرنسيون في العمل العسكري أما فيما يتعلق بالنيابة البرلمانية فإن مشروع القانون يفيد بانتخاب ثلاثة نواب للمسلمين في مجلس الأمة، واحد عن كل عمالة من العمالات يتولى كل الناخبين للمجالس المحلية الأهلية انتخابهم.[4] أما مشروح فيوليت" الذي قدمه صاحبه للبرلمان الفرنسي سنة 1933 فكان من أهم فقراته:

– منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة وذلك حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين.

---

[1]– مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص :166.

[2]– هو نائب حر بمجلس الأمة الفرنسي ورئيس جمعية حقوق الإنسان.

[3]– عاش ما بين (1870 – 1960) اشتغل في بداية حياته بمهنة المحاماة، وكان عضو ببلدية دريو (Dreau) عام 1902، ورئيس لهذه البلدية عام 1908، ثم رئيس ديوان "الكسندر ميلراند" (Alexandre Millerand) في حكومة " بيير والديك روسو" (Pierre Waldeck Rousseau)، ووزيرا عام 1919 ثم عضوا في رابطة حقوق الإنسان عام 1924، كماعين واليا عاما على الجزائر خلال الفترة من 1925 إلى 1927، ونائبا في البرلمان الفرنسي، ووزير دولة في حكومة الجبهة الشعبية من 1936 إلى 1938، كان عضوا قياديا في الحزب الشيوعي الفرنسي. أنظر: عمر سعد الله، المنظمات الغير الحكومة في الجزائر أثناء الاحتلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص:155.

[4]– عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 455.

– منح حق الترشح لعدد قليل من المسلمين ووضعهم إلى هيئة الانتخابات الفرنسية كما لو كانوا متجنسين مع بقائهم على أحوالهم الشخصية.[1]

إن فكرة "ابن باديس" في عقد مؤتمر اسلامي بدأت تتجسد على أرض الواقع بعد فوز الجبهة الشعبية في فرنسا بانتخابات 3 ماي 1936، إذ بعدها بأيام قلائل دعا "ابن باديس" يوم 15 ماي زعيم (فيدرالية المنتخبين المسلمين) "ابن جلول" إلى عقد مؤتمر إسلامي، ومناقشة الإصلاحات السياسية في الجزائر، وهو الاجتماع الذي شارك فيه إلى جانب "ابن جلول" و "فرحات عباس" و "محمد عزيز كسوس"، وتوصل الجميع إلى عقد اجتماع تحضيري.[2]

وفعلا انعقد المؤتمر الإسلامي في جوان 1936 بالعاصمة بعد أن حضرت له لجان عديدة على المستوى الوطني، وشاركت فيه كل التشكيلات السياسية إضافة إلى العلماء المتواجدين على أرض الجزائر، باستثناء النجم الذي شارك بعض من أعضائه في التحضير للمؤتمر بصفة رمزية. ونظرا لعدم تجانس التشكيلات فإن المطالب جاءت أيضا غير متجانسة، فالشيوعيون ركزوا على المطالب الاقتصادية، فحين ركز النواب على المطالب السياسية ويؤمنون بما جاء في مشروع "فيوليت" الذي أيده رئيس الوزراء الفرنسي "ليون بلوم" (Leon Blum) الذي أصبح على رأس حكومة الجبهة الشعبية التي تولت حكم فرنسا منذ 4 جوان 1936، وأصبح كذلك بتأييده هذا المشروع يحمل اسمه واسم صاحبه الأصلي (مشروع فيوليت . بلوم)، أما العلماء ركزوا على المطالبة بحرية التعليم العربي وفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، ولهذا لم تدمج هذه المطالب في شكل نقاط يقف وراءها الجميع.

---

[1]– مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص:167. وأيضا: أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص:191.

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص:257.

وانبثق عن المؤتمر وفد من المشاركين فيه ليحمل المطالب إلى الحكومة الفرنسية في باريس وقابل الوفد زعماء فرنسا وعلى رأسهم رئيس الوزراء اليون بلوم"، ووزير الجزائر والمستعمرات في حكومته "موريس فوليت". وأثناء وجود الوفد في باريس قابل بعض قادة النجم وعلى رأسهم "مصالي الحاج"، ودار الحديث حول ما جاء في بعض المطالب التي رآها النجم خطيرة على مستقبل الجزائر مثل المطالبة بإلغاء الحكومة العامة وإلحاق الجزائر رأسا بفرنسا والمطالبة بحق التمثيل البرلماني في فرنسا للجزائريين.[1] رجع الوفد من فرنسا بوعود فقط، وأثناء الاجتماع الذي انعقد يوم 2 أوت 1936 لإسماع الجمهور وعود الحكومة الفرنسية، حضر مصالي فجأة وألقى خطابا في الاجتماع أبد فيه باسم النجم، مطالب المؤتمر الإسلامي ما عدا المطلبين المشار إليهما. ونظرا لفشل الوفد في الرجوع بأي نتيجة ملموسة، فقد حقق "مصالي" نجاحا شعبيا لشخصه وحزبه لم يكن ربما يتوقعه على حساب وفد المؤتمر. ولان الإدارة كان يهمها فشل المؤتمر فقد خططت لاغتيال الشيخ محمود كحول" المعروف بابن دالي) مفتي العاصمة وإلصاق تهمة التحريض على قتله بالشيخ الطيب العقبي"، أحد الأعضاء البارزين في جمعية العلماء وفي وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس، فالإدارة كانت تهدف إلى تحطيم التضامن بين قادة الرأي وكانت لها مصلحة في ذلك سواء بعودة "مصالي" وتعبيد الوفد عن قاعدته الشعبية أو باتهام "العقبي" بالتحريض على القتل الذي فهم منه أنه اتهام ضمني لجمعية العلماء نفسها باختبارها طريق العنف والتدخل في الشؤون السياسية بدل التزامها بقضايا الدين والأخلاق كما ينص على ذلك قانونها الأساسي، تؤكده تلك الرسالة التي نسبت إلى المفتي القتيل، والتي تستنكر مشاركة جمعية العلماء في السياسية وكونها لا يمكنها أن تتحدث باسم الأمة الشعب).[2]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 123 - 124.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 124 - 125.

مـن جهـة أخـرى بـدأت وحدتـه تتفكـك بسـبب تمسـك النخبـة والنـواب بمشـروع الفيوليـت" وتحفـظ العلمـاء منـه، وغمـوض وتذبـذب شخصـية "ابـن جلـول" الـذي لـم ينـف دور العلمـاء فـي حادثـة اغتيـال "كحـول"، وحـل نجـم أفريقيـة الشـمالية الـذي أعلـن عـن تأييـده لمعظـم مطالـب المـؤتمر، ودخولـه وفـي صـراع حـاد مـع الحـزب الشـيوعي الـذي كـان مـن المشـاركين فـي المـؤتمر. بالإضـافة إلـى سـقوط حكومـة الجبهـة الشـعبية، وعـدم تمكـن الوفـد الجزائـري مـن الحصول على شيء ايجابي بخصوص مطالب المؤتمر.

رغـم ذلـك فـإن حركـة المـؤتمر الإسـلامي لـم ينتهـي أمرهـا نهائيـا إلـى عشـية الحـرب العالميـة الثانيـة، إذ عقـد اجتماعـه الثـاني مـا بـين التاسـع والحـادي عشـر جويليـة 1837 فـي مدينـة الجزائـر، وهـذا فـي وقـت خرجـت فيـه الجبهـة الشـعبية مـن السـلطة، وخـرج المـؤتمر بتمسـك بمطالـب المـؤتمر الأول، كمـا طلـب مـن الشـعب الجزائـري أن يظـل يقظـا، ومـن النـواب الجزائـريين أن يسـتقيلوا جماعيـا مـن وظـائفهم إذا لـم يوافـق البرلمـان علـى مشـروع "فيوليـت" وعبـروا عـن ثقـتهم فـي الحكومـة الفرنسـية، وفـي التجمـع الشـعبي الـذي انبثقـت عنـه الجبهـة الشـعبية، كمـا طلـب مـن الشـعب الجزائـري اتقـاء الانقسـام بـين الجزائـريين والفرنسـيين. كمـا تقـول الكتابـات التاريخيـة أن المـؤتمرين لـم يوجهـوا الـدعوة "مصالي الحاج" زعيم حزب الشعب الجزائري)، الحزب الذي خلف النجم.[1]

وفـي بدايـة عـام 1937 عـادت الجبهـة الشـعبية للحكـم لفتـرة قصـيرة وتـولى "بلـوم" رئاسـة الحكومـة فـرأي المـؤتمر إرسـال الوفـد إلـى بـاريس لمقابلـة رئـيس الحكومـة، فتوجـه 20 فبرايـر 1938، كانـت أهدافـه هـو تأييـد مشـروع "بلـوم . فيوليـت". وكـان هـذا أخـر وفـد يـزور بـاريس بعـد تـولي "دالاديـه" (Daladier) رئاسـة الحكومـة فـي 10 أبريـل 1938.[2] وقـد شـارك فـي هـذا

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص ص: 168 – 169. وأنظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص:260.

[2]– مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص:187.

الوفد "ابن باديس" و "فرحات عباس" الذي قال أنه هو الذي ترأس الوفد، ونقل فحوى ما جرى بينهم وبين الاديه في هذا اللقاء، حيث قال لهم الأخير ما يلي: (إن البرلمان يناصب العداء مشروع "فيوليت" لأنه يرى أن الجنسية الفرنسيوية لا تتلاءم والشرع الإسلامي، ولذا ليس بيدي شيء، أطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن لا ترغموني على استعمال القوة التي بين فرنسا، ولا تنسوا بأن فرنسا دولة قوية الجانب)). فيوصل "عباس" يقول: ((فأجبت رئيس الوزراء بقولي: (إن احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي قوة ما، إن السياسة التي تفسح للآمال مجال فسيحا، ثم تخيب ذلك الآمال، ثم تعد ولا تفي بوعودها، إنها لسياسة ذات عواقب وخيمة، مآلها الفراق والطلاق، وستحمل الحكومة الفرنسوية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة الخرقاء). أما الشيخ "عبد الحميد بن باديس" فأجاب "دالاديه" بكلمة وجيزة قائلا: ((لا حوة ولا قوة إلا بالله العلي العظيم – الحق بجانبنا والحق يعلو ولا يعلى عليه – ومهما يكن من أمر، فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب وكره من كره)).[1]

عدد "أبو القاسم سعد الله النتائج السياسية التي ترتبت على المؤتمر الإسلامي وما تلاه من أحداث إلى سنة 1939 كما يلي:

- تفتيت جبهة المؤتمر الإسلامي التي كانت تضم عدة تيارات.
- القضاء المعنوي على الشيخ الطيب العقبي" بعد أن قيد مكبلا بالحديد إلى السجن متهما بالتحريض على القتل، وكان في نظر الناس رجل الدين والورع والأخلاق.
- إحداث البلبلة في صفوف جمعية العلماء بإظهارها جمعية تمارس العنف وتتوسل إلى السياسة بالدين.
- الفصل بين جمعية العلماء وكتلة النواب برئاسة "ابن جلول" لأن هذا الرفض نفي التهمة عن جمعية العلماء.

---

[1]– فرحات عباس، مصدر سابق، ص:107.

- عزل مصالي عن قواعد حزبه والقبض عليه ثم إعادته إلى فرنسا وعرقلة نشاط حزبه في الجزائر.
- ضرب القضية الفلسطينية، لأن الشيخ "العقبي" بالذات كان كثير الحديث عنها ومهاجمة الحركة الصهيونية في نادي الترقي.
- بقاء الجو خاليا للإدارة في الجزائر دون منازع أو مشاغب، مع تجميد مشروع "فيوليت . بلوم" على مستوى الحكومة الفرنسية، وهو ما يخدم مصالح الأوروبيين في الجزائر.

تشتت وتفتيت كتلة النواب بوقوع القطيعة بين "فرحات عباس" و "محمد الصالح بن جلول"، حيث أسس كلهما حزبا، فسمي الأول حزبه (حزب الاتحاد الشعبي) و أطلق الثاني على حزب التجمع الفرنسي الإسلامي).[1]

[1]– أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 126 – 127.